الأمم المتحدة A/55/PV.88

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٨٨
الخميس، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٧٣ من جدول الأعمال (تابع)

نحو إقامة شراكات عالمية

مشروع القرار (A/55/L.71)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية عقدت المناقشة المتعلقة بهذا البند في الجلسة العامة الخامسة والأربعين المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

تُبت الآن في مشروع القرار A/55/L.71.

وقبل البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ نشره أصبحت البلدان التالية مشتركة في تقديم مشروع القرار A/55/L.71: جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سلوفينيا، سنغافورة، شيلي، الكاميرون، كندا، كينيا، ليتوانيا، ناميبيا، النرويج، هنغاريا، اليابان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.71؟

اعتمد مشروع القرار *A/55/L.71* (القرار ٥٥/٢١٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٧٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بما في ذلك التدابير والتوصيات المتفق عليها في استعراض منتصف المدة

مشروع القرار (A/55/L.68)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية أجرت المناقشة المتعلقة بهذا البند في الجلسة السابعة والخمسين، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

الآن أعطي الكلمة لممثل مدغشقر ليعرض مشروع القرار A/55/L.68.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-81114 (A)
0081114

السيد باكونياريفو (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): إن المناقشة التي تمت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بشأن البند ٣٠ من جدول الأعمال قد سلطت الضوء على حقيقة أنه بالرغم من التقدم الذي أحرز منذ تقرير الأمين العام المرحلي المقدم عن عام ١٩٩٨ بشأن هذا البند، لا تزال هناك عدة عوامل تعوق تنمية أفريقيا. وقد وصفت الحالة ببلاغة في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/55/350.

ومشروع القرار A/55/L.68، الذي أتشرف بعرضه على الجمعية العامة بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وبقية المقدمين، يهدف إلى مواصلة إيلاء الاهتمام العاجل لأفريقيا حتى تحقق القارة مستوى من النمو يفضي إلى التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى البلدان المدرجة أسماؤها في مشروع القرار A/55/L.68، انضمت سنغافورة والهند أيضا إلى مقدمي مشروع القرار.

ويشير مشروع القرار في ديباجته إلى أنه بالرغم من أن المسؤولية الأساسية عن تنمية أفريقيا ما برحت تقع على عاتق البلدان الأفريقية، فإن دعم ومساعدة المجتمع الدولي أساسيان للإنعاش الاقتصادي في القارة.

وبينما ترحب الجمعية العامة في مشروع القرار بالجهود والمبادرات الدولية والثنائية المقدمة من أجل أفريقيا، تعرب أيضا عن قلقها العميق إزاء ما أحرز من تقدم محدود، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان الأفريقية لإنشاء بيئة اقتصادية وسياسية مفضية إلى التنمية، لا تزال أفريقيا تواجه مشاكل خطيرة نتيجة لعوامل من ضمنها عبء الديون، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وغير ذلك من الأمراض المعدية، وتقلص حصتها من التجارة العالمية.

وفي مشروع القرار تحث الجمعية أيضا على التنفيذ الفوري لبرنامج تخفيف عبء الديون، ولا سيما للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتدعو أيضا إلى إدماج أفريقيا بالكامل في الاقتصاد العالمي، وكذلك إلى زيادة الموارد المالية المتاحة للقارة. وتدعو الجمعية أيضا المجتمع الدولي بأسره، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز، إلى السعي بهمة متجددة وعلى وجه الاستعجال إلى تحقيق أهداف ومرامي البرنامج الجديد.

ويشدد مشروع القرار أيضا على ضرورة تعزيز آليات التنسيق لإحداث الانسجام بين المبادرات المتخذة من أجل أفريقيا، وذلك لجعلها أكثر فعالية. وفي ذلك الصدد، يقترح مشروع القرار أن تعتمد الأمم المتحدة نهجا متكامل إزاء أفريقيا.

وأخيرا، فإن الجمعية العامة من خلال مشروع هذا القرار، استعدادا منها للاستعراض والتقييم النهائيين المزمع إجراؤهما في سنة ٢٠٠٢، تشدد على أهمية إجراء تقييم حكيم مستقل ورفيع المستوى للبرنامج الجديد على أساس مجموعة من مؤشرات الأداء لقياس التقدم المحرز

وإن أفريقيا تتطلع مرة أخرى إلى المجتمع الدولي للتضامن معها بغية تحقيق الأهداف المحددة في برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا. واعتماد مشروع القرار هذا من شأنه قطعا أن يساعد في تشجيع أفريقيا على أن تكثف جهودها هي نفسها لدخول الألفية الجديدة بنجاح. وقد آن الأوان لكي يجني للأفارقة ثمار جهودهم وينتقلوا من حالة لا تزال هشة إلى أسس أكثر قوة، حتى يكون لهم مستقبل أكثر يقينا.

وفي الختام، أتقدم بالشكر لجميع الوفود التي شاركت في المشاورات بشأن مشروع القرار هذا، وللوفود التي انضمت إلى البلدان الأفريقية على سبيل المشاركة في

تقديم المشروع. وتأمل مجموعة الدول الأفريقية والمشاركون في تقديم مشروع القرار أن يعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سنشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/55/L.68.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بيرفيلييف (مدير إدارة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) (تكلم بالانكليزية): قبل البت في مشروع القرار A/55/L.68، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة، في الفقرة ١٤ من منطوق مشروع القرار ستطلب من الأمين العام أن يرفع لها تقييما مستقلا وموضوعيا للخطة الجديدة، وذلك في موعد لا يتجاوز ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢.

إن في نية الأمين العام أن يعهد بإعداد التقييم إلى فريق من الخبراء، الذي سيتألف من شخصية مرموقة تتولى الإشراف على التقييم، بالإضافة إلى ستة من الخبراء رفيعي المستوى، منهم ثلاثة من البلدان المانحة، واثنان من أفريقيا، وواحد من بلدان نامية أخرى. ومن المتوقع أن ينهي فريق الخبراء عملية التقييم خلال فترة خمسة أشهر وأن يسافر إلى أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية لإجراء مشاورات.

وتقدر التكاليف الأولية لهذه المهمة بمبلغ ٣٦٠ ٠٠٠ دولار. وسيكون مطلوبا توفير ٢٤٠ ٠٠٠ دولار من هذا المبلغ في عام ٢٠٠١، و ١٢٠ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠٢. ويقدر أن مبلغ ٢٤٠ ٠٠٠ دولار المطلوب في عام ٢٠٠١، يمكن أن يستوعب من الموارد المخصصة لفترة السنتين الحالية، وأن مبلغ ١٢٠ ٠٠٠ دولار المطلوب في عام ٢٠٠٢، سيندرج في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/55/L.68، المعنون ''تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.68؟

اعتمد القرار (القرار ٥٥/٢١٦).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٣٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٥٠ من جدول الأعمال (تابع)

أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها

مشروع القرار (A/55/L.37/Rev.1 و Corr.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية قد عقدت مناقشة حول البند ٥٠ من جدول الأعمال في جلستيها العامتين ٤٧ و ٤٨ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

أعطي الكلمة الآن لممثل مدغشقر ليقدم مشروع القرار A/55/L.37/Rev.1.

السيد باكونياريفو (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): باسم مجموعة الدول الأفريقية ومقدمي مشروع القرار، يشرفني أن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/55/L.37/Rev.1. وقد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار البلدان التالية: استراليا، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، فنلندا، الهند، هولندا، اليونان. ويرد مشروع القرار، المعنون ''أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم

والتنمية المستدامة فيها''، في إطار البند ٥٠ من جدول الأعمال.

أدت المناقشة التي أجريناها حول هذا البند في ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى إدراك عام مفاده أن تنمية أفريقيا تتوقف، في جملة أمور، على الحيلولة دون تفجر الصراعات. وتنعكس هذه الفكرة في ديباجة مشروع القرار، الذي تؤكد فيه الجمعية العامة الصلة الوثيقة بين السلم والأمن والتنمية والحاجة إلى التنفيذ الكامل لتوصيات الأمين العام، المتضمنة في تقريره الوارد في الوثيقة A/55/871.

ولقد أشار تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالنظر في أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، والوارد في الوثيقة A/55/45 إلى عدم توفر الإرادة السياسية بوصفها إحدى العقبات الأساسية التي تعترض تنفيذ هذه التوصيات. لذا، تشدد الجمعية العامة في ديباجة مشروع القرار على ضرورة زيادة تعزيز الإرادة السياسية اللازمة من أجل التطبيق الناجح لتوصيات الأمين العام والمقترحات المقدمة من الفريق العامل.

وبما أن المقترحات التي قدمها الفريق العامل في الفقرات من ٢٥ إلى ٥٧ من الفصل الرابع من تقريره ستساهم في تعزيز السلم والتنمية في أفريقيا، فإن الجمعية العامة تشجع، في الفقرة ٣ من المنطوق، الدول الأعضاء، والمنظمات في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والإقليمية ذات الصلة، على أن تتخذ التدابير اللازمة، في نطاق ولايتها كل فيما يخصه، لتطبيق المقترحات التي قدمها الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية تطبيقا كاملا.

وتشدد الجمعية العامة أيضا على دور مجلس الأمن في ضمان التنفيذ المنسق والمتكامل للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام في مجالات السلم والأمن. وتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠١، أن ينظر في مقترحات الفريق العامل الواردة في الفصل الرابع من تقريره، بهدف تمكين الفريق من تنفيذ مهامه في إطار القرار ٥٤/٢٣٤.

وتقرر الجمعية تمديد ولاية الفريق العامل حتى الدورة السادسة والخمسين، وتطلب من الفريق العامل وهيئات أخرى وثيقة الصلة أن تقدم تقارير مرحلية إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

والجمعية بحكم وضعها الفريد يمكنها من تحقيق حلم السلام والتنمية لأفريقيا. وإيماننا بذلك يدفع المجموعة الأفريقية ومقدمي مشروع القرار A/55/L.37/Rev.1 إلى الأمل بأن الجمعية العامة ستعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء من أجل تحقيق الالتزام المتعهد به في الفصل السابع من إعلان الألفية.

وأود في ختام كلمتي أن أشكر جميع الوفود، ولا سيما شركاءنا الإنمائيين، على مساعدتهم القيمة في إعداد مشروع القرار هذا، الذي يمثل أهمية قصوى بالنسبة لأفريقيا. كذلك نود أن نشكر جميع البلدان التي تكرمت بالمشاركة في تقديم مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نبت الآن في مشروع القرار A/55/L.37/Rev.1.

قبل أن أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة، الذي يود الكلام تعليلا للتصويت أو رشحا لموقف، أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تقدمها الوفود من مقاعدها.

السيد سنايدر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): شاركت الولايات المتحدة في المناقشات المتعلقة بمشروع القرار المعنون ''أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها'' بروح توفيقية. ونود

توضيح موقفنا حول تدابير معينة يحددها تقرير فريق الجمعية العامة العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بذلك الموضوع (A/55/45). ورغم أننا نتفق مع الكثير من ملاحظات التقرير والأعمال المقترحة فيه إلا أنه لدينا تحفظات على بعض مقترحاته.

أولا، نحن مقتنعون بأنه لا ينبغي تبديد المعونة المخصصة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على دول ما زالت مشتبكة في صراعات.

وثانيا، موقفنا هو أنه لا ينبغي فصل التخفيف الرسمي الثنائي للديون عن عملية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تقوم بها المؤسسات المالية الدولية، سواء أكان من طرف واحد أم من خلال نادي باريس. فسوف ينتقص ذلك من نفوذ المؤسسات المالية الدولية في تشجيع الإصلاح الاقتصادي.

ثالثا، في الوقت الحالي المؤسسات الحالية الدولية هي فقط التي تقيِّم مدى استدامة الدين الخارجي. ولا نوافق على أنه ينبغي إعطاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية دور في ذلك التقييم.

رابعا، تعارض سياسة حكومة الولايات المتحدة توسيع قاعدة تخفيف الديون في إطار المبادرة لتشمل بلدانا متوسطة الدخل. إذ سيكون لذلك آثار مالية كبيرة على الميزانية.

أخيرا، لم توافق الولايات المتحدة على هدف الـ ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

بالرغم من بعض الشواغل، الولايات المتحدة مستعدة للانضمام إلى توافق الآراء على مشروع القرار هذا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل المضي للبت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار أصبحت أيرلندا والسويد من مقدمي مشروع القرار A/55/L.37/Rev.1.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/55/L.37/Rev.1. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار *A/55/L.37/Rev.1* (القرار ٥٥/٢١٧).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة إلى ممثل اليابان، الذي يود التكلم لتعليل موقفه، أذكِّر الوفود بأن تعليلات التصويت أو المواقف تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد مارويامـا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): لم يشارك وفد بلادي في تقديم مشروع القرار حول أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، نظرا لأن لديه بضع صعوبات تتعلق ببعض الفقرات الواردة في تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بتلك القضية، لنفس الأسباب المتعلقة بالبند ٣٠ من جدول الأعمال، ''تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات بما في ذلك التدابير والتوصيات المتفق عليها في استعراض منتصف المدة''، والبند ٢٧ من جدول الأعمال، ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية''.

ورغم ذلك، ما زالت حكومة اليابان تعمل على تحقيق نتائج ملموسة في الجهود الدولية لتحقيق القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي ودمج الاقتصادات الأفريقية في الاقتصاد العالمي وتنمية الموارد البشرية، على أساس برنامج عمل طوكيو، الذي اعتمد في مؤتمر طوكيو الدولي الثاني للتنمية الأفريقية. وتود حكومة اليابان أن تدعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى الالتزام بالمزيد من تنمية أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود الآن أن أتطرق إلى إعلان يتعلق بالفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها.

لقد اعتمدنا للتو مشروع القرار A/55/L.37/Rev.1، وبذلك مددنا ولاية الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية حتى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

وفي هذا الصدد، أجريت مشاورات مكثفة، ويسعدني كثيرا الآن أن أعلن، كما تم الإيعاز بالفعل لكل المجموعات الإقليمية في ٤ كانون الأول/ديسمبر، قراري بتعيين سعادة السيد شامشاد أحمد، الممثل الدائم لباكستان، وإعادة تعيين سعادة السيد إنوسينسيو أرياس، الممثل الدائم لأسبانيا، نائبين لرئيس الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها.

السيد رحمة الله (السودان) (تكلم بالانكليزية): لقد طلبت الكلمة يا سعادة الرئيس لكي أرد على ما ورد في إعلانكم بصفتي منسقا لفريق الخبراء الأفريقيين المعني بالمسائل الاقتصادية – الممثلين الأفريقيين لدى اللجنة الثانية.

نعرب عن امتناننا لكم لتعيين الممثل الدائم لباكستان وإعادة تعيين الممثل الدائم لأسبانيا لرئاسة الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقديري العميق وامتناني للممثل الدائم لسنغافورة، الرئيس الذي انتهت فترة رئاسته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٥٠ من جدول الأعمال.

البند ٢٧ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

مشروع القرار (A/55/L.67)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة أجرت مناقشتها بشأن هذا البند في جلستها العامة الـ ٥٣، المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

أعطي الكلمة الآن لممثل توغو ليقدم مشروع القرار A/55/L.67.

السيد كبوتسرا (توغو) (تكلم بالفرنسية): بعد المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة في ٧ أيلول/سبتمبر بشأن البند ٢٧ من جدول الأعمال المعنون: ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية''، يشرفني أن أقدم، باسم الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/55/L.67.

يشير المشروع، في مقدمته، إلى تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ويؤكد الأحداث التي وقعت في هذه السنة والتي كانت موجهة نحو تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أولا، اعتمد في الدورة العادية السادسة والثلاثين لمجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المعقود في لومي في تموز/يوليه الماضي، عدد من القرارات التي تدل على أن دول القارة قد عقدت العزم على مواصلة تعزيز السلام، والاستقرار، والتنمية المستدامة في أفريقيا بالرغم من الصعوبات الهائلة التي تواجهها.

وفي قمة الألفية، أيضا، أكد من جديد ما يزيد على مائة من رؤساء الدول والحكومات ضرورة إيجاد حلول ملائمة للتحديات الكثيرة التي تواجه عالمنا، وبخاصة الاحتياجات المحددة لأفريقيا.

وفيما يتصل بحالة البلدان الأفريقية الصعبة بصفة خاصة، والتي تتصف بعدم الاستقرار إلى حد كبير، وضعف الاقتصادات القومية المعلن عنه والتدهور الجاري حاليا في الأوضاع الصحية، يؤكد مشروع القرار ضرورة أن تواصل منظمة الوحدة الأفريقية العمل، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، لتعزيز القدرات الأفريقية في مجال صون السلم وإرساء أسس التنمية المستدامة في أفريقيا.

ويحيط مشروع القرار علما مع الارتياح، في منطوقه، بمستوى التعاون بين المنظمتين ويشجع الأمين العام على تعزيز قدرة مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة في أديس أبابا. ويدعو مشروع القرار الأمين العام إلى إشراك منظمة الوحدة الأفريقية بشكل وثيق في تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان الألفية، ولا سيما الالتزامات المتصلة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

وفضلا عن ذلك، يطلب المشروع إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير الضرورية لتنفيذ توصيات الاجتماع السنوي للمنظمتين الذي عقد مؤخرا، ولا سيما التوصيات ببرامج منظمة الوحدة الأفريقية ذات الأولوية، كما هي محددة في الجزء الثالث من تقرير الأمين العام.

وفيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين في أفريقيا، يطلب النص إلى الأمم المتحدة أن تكثف مساعدتها إلى منظمة الوحدة الأفريقية لتعزيز آليتها لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها في أفريقيا وأن تواصل العمل لتعزيز القدرات الأفريقية فيما يتصل بصون السلم.

وفيما يتعلق بالمجال الاجتماعي – الاقتصادي، يطلب مشروع القرار إلى الوكالات المختصة التابعة للأمم المتحدة أن تدرج في برامجها على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية أنشطة يكون من شأنها دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين.

ويطلب مشروع القرار أيضا إلى وكالات الأمم المتحدة أن تكثف عملية تنسيق برامجها الإقليمية في أفريقيا بغرض كفالة الاتساق الفعال بين برامجها وبرامج المنظمات الاقتصادية الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، والمساهمة في تهيئة بيئة مواتية للتنمية والاستثمار. ويطلب إلى الأمم المتحدة أن تدعم بنشاط الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية من أجل الحصول على المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية. ويؤكد مشروع القرار أيضا على ضرورة أن يولي مجتمع المانحين مزيدا من الاهتمام لمسألة المديونية الأفريقية.

وأخيرا، يؤكد مشروع القرار من جديد على ضرورة تقديم مساعدة إضافية إلى منظمة الوحدة الأفريقية وإلى الحكومات الأفريقية لتمكينها من التصدي لمشاكل اللاجئين والمشردين والعائدين.

ومكنتنا مناقشات أجريت في اللحظة الأخيرة بروح من التراضي، وخاصة بين بعض وفود أفريقية، من الموافقة باسم الدول الأفريقية على التنقيح المقترح للفقرة ١١، ويؤسفني أنني لم أتمكن من التشاور مع جميع الوفود الأفريقية، وأرجو ألا يستاءوا لذلك. وقد نقحت الفقرة ١١ ليكون نصها كالتالي:

(تكلم بالانكليزية)

”**تهيب** بالأمم المتحدة أن تدعم بنشاط الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية لحث مجتمع المانحين، وعند الاقتضاء المؤسسات المتعددة الأطراف، على السعي للوفاء بالهدف المتفق عليه بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ولتنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف عبء الدين عن عاتق البلدان الفقيرة المثقلة

بالديون تنفيذاً كاملاً وسريعاً وفعّالاً، فضلا عن تحقيق هدف التوصل إلى إعفاء البلدان الأفريقية من الدين على نحو شامل وفعال، من خلال مختلف التدابير الوطنية والدولية التي ترمي إلى جعل ديونها محتملة على المدى الطويل''.

(تكلم بالفرنسية)

ويمتاز مشروع القرار، بصيغته المنقحة المقدمة للجمعية العامة للنظر فيها، بأنه أكثر إيجازاً من النص المقدم في العام الماضي وبأنه يعكس الشواغل التي تساور كلا من الدول الأفريقية وشركاء أفريقيا، وذلك بفضل المناقشات المطولة التي أجريت مع أولئك الشركاء.

وأود بالتالي أن أعرب مخلصاً عن أمل الدول الأفريقية الصادق في أن تعتمد الجمعية العامة هذا النص بدون تصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/55/L.67، بصيغته المنقحة شفوياً.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.67، بصيغته المنقحة شفوياً؟

اعتُمد مشروع القرار *A/55/L.67*، بصيغته المنقحة شفوياً (القرار ٥٥/٢١٨).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.